

التقرير اليومي

2007/4/17

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

التفجير في المنطقة الخضراء: شكل الأمور المقبلة

بقلم أنطونи كوردسمان؛ CSIS؛ 2007/4/13

ليس مفاجئاً أن قسماً كبيراً من عمليات تغطية إنفجار مبنى البرلمان العراقي قد تفاعل مع المفاجأة حول حقيقة أنّ بالإمكان إحتراق المنطقة الخضراء ومهاجتها. وعلى كل حال، فال الواقع يقول بأنّ ليس من إجراء أمني إستطاع إثبات نفسه بشكل مطلق، كما أنّ المباني العامة هي دائماً عرضة للإستهداف. هناك حقائق معينة حول التفجير بحاجة لفهمها من منظور دقيق وحذر، تحديداً، بما أنّ من المؤكد أنّ هناك تفجيرات أخرى ستأتي:

1) المتمردون يشنون معركة مفاهيم، ولا يتصرفون، ببساطة، كأهالي.

إن القدرة على ضرب أهداف سياسية، دينية، إثنية ورمزية بارزة لها وقع يعتبر أمراً شديداً الأهمية لنجاح المتمردين، فهم لن يستسلموا. كما يمكن لعدد صغير جداً من المنطرفين أن يختفوا ويضربوا، بشكل متقطع ومتباعد، مع بعض النجاح. ومع السوابق التاريخية، فإن التفجيرات تظل مستمرة لسنوات حتى بعدما يتم توفير الأمن لأكثر مناطق البلاد. (مثلاً: إيرلندا، إسبانيا، الجزائر، إلخ...)

2) إنّ كثيراً من مناطق بغداد ستظل عرضة كثيراً للإستهداف في العام 2008، حتى في أفضل الأحوال.

من غير المحتمل أن يتمكن أحد من توفير الأمن لمنطقة بهذا الحجم أو لسلسلة واسعة من الأهداف البارزة داخل المنطقة. وكان القادة والمسؤولون الأميركيون قد حذروا من أن تزايد التفجيرات كان أمراً مؤكداً ليتفاقق ذلك مع "زيادة" عدد الجنود، الذين لن يكونوا في مواضعهم حتى حلول حزيران - تموز. إذ سيطلب الأمر 4-6 أشهر لوضع قوة موحدة من القوات العراقية والشرطة في مكانها بحيث تكون فاعلة وقادرة على العمل في منطقة كبيرة كبغداد والمدن "المحيطة" بها - إن كان هذا الأمر مكناً أصلاً.

3) هذا هو الوقت الأساسي للقيام بتفجيراته ذاته أهمية بارزة.

هناك دافع قوي، ليس فقط لمحاولة تشويه الجهود الأميركيّة وقوات الدفاع العراقية في بغداد في الوقت الذي تعمل فيه على تطوير نفسها، وإنما لاستغلال والاستفادة من تعرض الولايات المتحدة للإستهداف السياسي الواضح في وقت الرئيس والكونغرس عالقين في مواجهة.

4) لدى المتمردين أشهراً إلى سنوات للتخفيط و "تخدس" فدوس معمولة للقيام بضررها.

كان لدى جماعات التمرد المختلفة سنوات لتحليل العمليات الأمنية المتنوعة، وربما أشهر لتحليل العمليات الحالية. فيامكانهم التخفيط للهجوم و "تخزين" هذه المخططات بشكل مؤثر للحظة الأساسية، بحيث يقوم هؤلاء بالإحتفاظ بأكثر الخيارات حسماً ودراماً تيكية للحظة المناسبة.

5) تصبح الإجراءات الأمنية، بشكل يتعذر تجنبه، روتينية ومتكررة.

إن الطبقات المتعددة لنفس الإجراء تسمح بنفس الإجراء المضاد أو الأسلوب لتطويقها. فتسلل الجواسيس أو العملاء يصبح ممكناً أكثر مع الوقت، وتصبح ملاحظة التغرات أكثر سهولة. كما أنه، وبسبب الروتين، تصبح بعض الإجراءات مهملاً وتنقصها الدقة وذلك بشكل متكرر ويمكن التسبّب به.

6) إن الكلاب الاستكشافية والأجهزة التقنية للكشف المتقدرات، يمكن قطويقها بأساليب متوفّرة بسهولة مع وجود التجهزات التجارية.

إن عمليات البحث عن كميات كبيرة من المتفجرات يمكن مكافحتها عن طريق تهريبها بكميات صغيرة.

7) إن إمكانية الدخول للعامة والنشاط على المستوى الكبير يعني دوماً درجة ما من التعرض الاستهداف.

المنطقة الخضراء منطقة كبيرة وهائلة. فحركة السير مرتفعة فيها، ولها قطاع خدمات ضخم أو "الملحقات". ففي المبني العامي مقدار كبير من الرحمة؛ تتطلب خدمات الصيانة، الغذاء، الإمدادات، إلخ...

8) الصرام الأهللي والإتقان مسألتان تضافان إلى الاستهداف.

إن الخلافات العرقية والدينية الخطيرة في العراق، شح التأريخات الشخصية للأفراد والعجز عن غربلة وتقسيم فرق الموظفين والعاملين، الإرتباطات مع الجماعات المتطرفة والمليشيات، القدرة على استغلال الجريمة والفساد، الرواتب المنخفضة والعمل الأمني الغامض، والقدرة على تعدد أعضاء العائلة، كلها أمور تصاف إلى المشكلة. فمن المؤكد عملياً بأن كل العمليات العراقية سيتم تسريبها، وستصبح الجهود الأمنية شفافة وكذلك روتينية، كما أن "الوظائف في الداخل" ستكون شيئاً لا يمكن تجنبه.

ولا تعني أي نقطة من هذه النقاط بأنّ الجهود الأمنية ليست جديرة بالإهتمام أو ناجحة إلى حد كبير. إن قلة عمليات التسلل إلى المنطقة الخضراء وفشل هجمات كثيرة على أهداف عراقية بارزة خارجها، هي إثبات لفعالية هذه الجهود وأئمها في محلها. وعلى كل حال، تبقى الحقيقة بأنّ من المرجح أن تسوء الأمور قبل أن تصبح أفضل ولا يمكن لأية مجموعة من الإجراءات أن تكون ناجحة 100%， أو أن يكون بإمكانها تجنب هذه الهجمات.

البيان الاقتصادي الموجز: تعقيدات كارتيل الغاز بقيادة روسيا

2007/4/13

إنّ جمعت روسيا، إيران، قطر، فنزويلا، وأعضاء آخرين من منتدى البلدان المصدرة للغاز (G.E.C.F) في الدوحة في 9 نيسان وسط مخاوف غربية بأنّ موسكو قد تشجع ولادة "أوبك للغاز". ويتحفظ صناع القرار الغربيين من أنّ منظمة جديدة كهذه قد تجعل منتجو الغاز الطبيعي يستغلون المستهلكين.

إنّ روسيا (البلد المنتج والمصدر الطبيعي للغاز الطبيعي)، وكذلك إيران وقطر (القوتان الشرق أوسطيتان اللتان تملكان أكبر الاحتياطات من الغاز)، أنكروا، بشكل متكرر، أنه يجري إنشاء كارتيل للغاز. ويتفق محللو الطاقة على أنّ سوق الغاز الطبيعي لا يزال مختلفاً جداً عن ذلك الذي للنفط وبأنّ "أوبك للغاز" لن يكون من السهل تأسيسه.

ويحسب الجدال، فإنّ الغاز الطبيعي ليس له سوق عالمي كالنفط. فالغاز، بجزئه الأكبر، لا يُتاجَر به بالسوق المفتوحة (على خلاف النفط)، وبأنّ أكثريّة العقود بين المستجين والشاربين هي عقود طويلة الأمد. وبذلك، فإنّ تسعير الغاز يعمل بشكل مختلف عن تسعير النفط.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ عملية نقل الغاز الطبيعي هي أكثر اعتماداً على الأنابيب من النفط، بما أنّ الغاز بحاجة للتسهيل (ولاحقاً تحويله إلى غاز) إذا ما تم نقله بالسفن. وبالتالي، فإنّ الجغرافية الإقليمية التي تربط المستجين - المصدرین والشاربين لا تزال تسيطر على شبكة طرق نقل أكثر عالمية. فعلى سبيل المثال، فإنّ روسيا (المصدرة) والإتحاد الأوروبي (المستورد) مرتبطة بشدة بواقع وجود شبكة ممتدة من أنابيب الغاز بين روسيا الفيدرالية وأوروبا الشرقية، الوسطى والغربية.

ومع ذلك، فإنّ فكرة إنشاء كارتيل للغاز ماثلة للأوبك لا يمكن تجاهلها. فالناكرتين الروس، الإيرانيين والقطريين لخطط كهذه يمكن تفسيرها بأنّها سلسلة من التصريحات والإعلانات بهدف تلطيف الهواجس الأميركيّة والأوروبيّة بشأن إنشاء "أوبك للغاز" في النهاية. وكما هي العادة في القضايا السياسيّة والإستراتيجيّة، فإنّ الأعمال أهم بكثير من الكلمات. وبرغم الإنكار، فإنّ روسيا، قطر، إيران، فنزويلا وأعضاء آخرين في G.E.C.F يقومون بتقييم المواقف المُؤيدة والمعارضة لتأسيس كارتيل للغاز.

ولا تعتبر كل القوى التي تمتلك كميات ضخمة من الغاز الطبيعي مصدرة رئيسية للغاز. في إيران وفنزويلا، على سبيل المثال، تفتقران للإستثمار والتكنولوجيا لاستغلال ثرواتهما من الغاز الطبيعي بالكامل. أما روسيا، فهي متتجاوزة كثيراً مسألة كونها العملاق العالمي في إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي، بما أنّ لديها 47,8 مليار متر مكعب من الغاز الإحتياطي (الكمية الأكبر عالمياً)، وتحكم بـ 21,6 من صادرات الغاز الطبيعي عالمياً. وبالمقابل، فإنّ إيران، رغم إحتياطاتها من الغاز البالغة 26,7 مليار متر مكعب، فإنّها تؤثر على 3 بالمئة فقط من الصادرات العالمية.

وبما أنّ شركة غاز بروم، عملاق الطاقة الروسي، بدأت تصبح وبسرعة المدير المتحكم بالغاز الطبيعي المصدر لأوروبا، فإنّ موسكو مهتمة بزيادة نفوذها السياسي والإقتصادي في هذه البلدان، الأمر الذي قد يوفر لأوروبا بدليلاً ما. فـ "غاز بروم" كانت تحرّك بسرعة لتأمين حلفائها وذلك مع شركة Sonatrach الجزائرية الوطنية البارزة (في العام 2006)، ومع قطاع الطاقة الوطنية التركمانستانية (في العام 2006 قبل وفاة الرئيس سابارمورات نيازوف). وتضع الآن موسكو عينها على قطر، إيران وفنزويلا كشركاء محتملين لمنظمة مبنية حديثاً لمرودي الغاز.

إنّ أحدّاث السنوات القليلة الماضية، التي شهدت قيام روسيا بإحكام وتأمين السيطرة على إحتياطاتها الضخمة من الغاز قبل التحرك بشكل هجومي بإتجاه الهيمنة على السوق في أوروبا وأجزاء من آسيا، يطرح بأنّ موسكو تستعد لمشاركة بإختيار منافسيها الآسيويين الرئيسيين كنوع من "الاحتقار الناعم".

وقال وزير الطاقة الجزائري، شبيب خليل، بعد إجتماع الدوحة بـ "أنا سنتحرّك ، على المدى الطويل، بإتجاه أوبك للغاز". في حين كان وزير الطاقة الإماراتي قد أعلن بأنّ "زمن الغاز الرخيص أصبح شيئاً من الماضي".

ولا تزال موسكو تذكر أنها تريد إنشاء كاترل للغاز مشابه للأوبك. كما من غير الواضح كثيراً، أيضاً، إن كانت قطر والإمارات العربية المتحدة ستتضمّن إلى منظمة ستكون الولايات المتحدة وحلفائها معارضين لها بقوة، في وقت يجعل فيه عدم الاستقرار في الشرق الأوسط من واشنطن المزود الأمني الضروري لحكومات ملكية خليجية صغيرة غنية بالطاقة. وبالتالي، فإنَّ مسألة ولادة أوبك للغاز تعتبر غامضة. وبصرف النظر عن ذلك كله، فإنَّ التأثيرات الختملة لأوبك الغاز على أمن الطاقة الأوروبي ظاهرة للعيان الآن. أوروبا لا تزال تفتقر إلى إستراتيجية طاقة مشتركة كما أنَّ تعزيزها - التي هي إحدى أولويات رئاسة الاتحاد الأوروبي الالمانية - تعتبر بطبيعة جداً كي تكون فعالة ومؤثرة. أما النتيجة، فهي أنَّ يامكان روسيا النجاح في المشاركة ياخذها منافسيها في أسواق الغاز الطبيعي قبل أن تصبح أوروبا قادرة، فعلياً، على تنفيذ إستراتيجية تنوع قوية.

أما النقطة الجوهرية فهي أنَّ القوى الأوروبية تعيد التفكير بسياسة طاقتها النووية. فالطاقة النووية المدنية لها داعمون جدد وكثُر في أوروبا، إلا أنَّ ذكرى حادثة تشيرنوبيل المدمرة (1986) والمشاكل المرتبطة بالإستخدام المزدوج للطاقة النووية (خاصة في زمن الإنتشار) يجعل من الصعب القيام بعرض سياسة إستثمار قوية ونشطة في السياسات النووية الجديدة في عدد من البلدان الأوروبية. وعلى كل حال، كانت بولندا، ليتوانيا وإستونيا، في الأسبوع الماضي، سترفع وتحسن من جودة الحطة النووية الليتوانية، بما أنها كانت قد صرحت بوضوح عن الحاجة الملحة لتخفيف إعتمادها في مجال الطاقة على موسكو.

قد لا تقوم روسيا بتأسيس أوبك للغاز، لكنها ستكون قادرة، على الأرجح، على تنسيق سياسة إمدادات الغاز الطبيعي إلى حد معين. أما بروكسل، فستجد أن من الصعب تنفيذ إستراتيجيتها التويعية الضرورية بطريقة فعالة. وفي نفس الوقت، فإنَّ البحث بمحالات الطاقة الشمسية - أو الهيدروجينية - يبعد سنوات طويلة عن القيام بإنتاج بدائل صناعية وتجارية قابلة للتطبيق. ولذلك، فإنَّ التوجهات السياسية القوية المرتبطة مباشرة بأمن الطاقة سيجعل، على الأرجح، إعادة إحياء الطاقة النووية في أوروبا أمراً لا يمكن إيقافه.

